المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية قبل نشأة النظام الرأسمالي

أولا- النظام الإقطاعي

1- تعريف النظام الإقطاعي

2- مكونات النظام الإقطاعي

3- نشأة النظام الإقطاعي

4- انهيار النظام الإقطاعي

ثانيا- النظام الحرفي

1- تعريف النظام الحرفي

2- عوامل نشأة النظام الحرفي

3- مكونات النظام الحرفي (النقابات الحرفية)

4- أسباب نهاية النظام الحرفي

يرتبط النشاط الاقتصادي بوجود الإنسان فخلال سعيه لإشباع حاجاته (الصراع من اجل البقاء) كان الإنسان يصارع الطبيعة لتوفير غذائه فهو يمارس نشاط اقتصاديا يشمل الاستهلاك (استهلاك الثمار على حالها كما توفرت في الطبيعة)، قبل أن يتطور نشاطه بالتزامن مع ظهور وتطور الأنظمة الاجتماعية بداية من الأسرة ثم العشيرة إلى المجتمعات البدائية، ليعرف ويطور باقي الأنشطة الاقتصادية الإنتاج والتبادل والتوزيع.

يعتبر اكتشاف النار وبعض أدوات الصيد البدائية كالسهم والقوس واكتشاف بذر الحبوب وتدجين وتربية الحيوانات من الوقائع الاقتصادية العظيمة التي أحدث تغير بليغا في حياة البشرية وأحدث تطور هائلا في طبيعة وحجم وشكل النشاط الاقتصادي للإنسان، وما صاحبه من تطور بصفة عامة وبداية تشكل المجموعات البشرية تتعاون في ممارسة نشاطها الاقتصادي مشكلة أنظمة اجتماعية تتضمن تقسيم طبيعي للعمل حسب الجنس والسن.

ترتبط دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية بتطور الجانب المادي في حياة المجتمعات البشرية، وينسحب ذلك إلى دراسة تطور أنماط ووسائل الإنتاج في التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية المتعارف عليها وهي حسب تسلسلها التاريخي: المشاعة البدائية، الرق، الإقطاع، الرأسمالية بالإضافة إلى نمط الإنتاج الاشتراكي.

إن تطوير علم الاقتصاد كعلم مستقل عن الفلسفة والعلوم الاجتماعية، مرتبط بغزارة الأفكار وزياد عدد المفكرين المهتمين بالنظريات والأفكار المفسرة للظواهر الاقتصادية، والتي تبلورت بشكل واضح بداية من القران 17، التي ارتبطت بأحداث ووقائع اقتصادية مهدت لقيام النظام الاقتصادي الرأسمالي، وعليه ارتأينا في عرضنا لتاريخ الوقائع الاقتصادية أن نركز على الوقائع التي سبقت النظام الرأسمالي ومهدت له، دون التطرق إلى الوقائع الاقتصادية قبل ذلك في المجتمعات المشاعة والبدائية.

أولا- النظام الإقطاعي:

لا يوجد اتفاق حول تحديد فترة سواد النظام الإقطاعي بشكل دقيق، لكن تشير اغلب الدراسات أن النظام الإقطاعي يشير إلى طبيعة علاقات الإنتاج التي سادت في أوربا خلال العصور الوسطى بين القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر.

1- العوامل المرتبطة نشأة النظام الإقطاعي:

بداية النظام الإقطاعي في التشكل مع سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476 م، وسيطرت القبائل الجرمانية على مقاليد الحكم في أوربا ومع عدم قدرة الملوك الجرمان الجدد على إقامة سلطة مركزية عملوا على تعيين قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، ومع مرور الوقت بدأ حكام الأقاليم بالاستقلال عن سلطة ملوكهم ويجمعون الضرائب لصالحهم، وسادت الفوضى في أوربا وأصبحت مقسمة إلى إقطاعيات وعلى رأس كل إقطاعية ملك من الأغنياء، وتزامن سقوط الإمبراطورية الرومانية مع توسع الدولة الإسلامية مما زاد من عزلة أوربا وتفككها.

كانت ظاهرة التبعية وطلب الحماية التي سادت في أوربا في العصور القديمة من المظاهر الرئيسية في بنية النظام الإقطاعي ونشوء الإقطاعية في أوربا، وكان صغار الملاك وبعض العاملين في القضاء يدخلون في حماية الملاك الكبار الذي يشغلون الوظائف الكبرى في الدولة، والأغنياء يدخلون تحت حماية موظف كبير، ومن البديهي أن يكون الإمبراطور هو الشخص الذي ترجى حمايته أكثر من غيره، وعندما سقطت الإمبراطورية الرمانية كان نظام الحماية قد ساد ويحظى بالقبول مجتمعيا، مما مهد الطريق لتعزيز سلطة الإقطاعي في وقت لاحق بسبب الإقبال على طلب حمايته.

كان لرجال الدين والكنيسة في انتشار النظام الإقطاعي، فقد لعب رجال الدين دورا كبير في تعزيز سلطة الإقطاعي وإخضاع الفلاحين المستعبدين لهم، من خلال استغلال قدسية الدين لدى الشعوب لتمرير أفكار تجهض الرغبة في الثورة والتمرد على الظلم، وإشاعة أن لكل الفقراء الحق في الجنة في الحياة الآخرة ....الخ، ولقد تحولت الكنيسة إلى مؤسسة إقطاعية ومارست الاستغلال بكل أنواعه، فقد كانت تقدم الأراضي والممتلكات قرابين للحصول على بركة الكنيسة وصكوك الغفران.

2- تعريف النظام الإقطاعي:

استخدم مصطلح الإقطاع في سياق سياسي ثوري في أواخر القرن الثامن عشر، إبان الثورة الفرنسية عام 1789م، للتعبير عن الغضب والرفض لطبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي ساد في أوربا في العصور الوسطى، ويدل مصطلح الإقطاع على إقطاعية أو منطقة نفوذ، والتي تقع تحت سيطرت السيد (الإقطاعي).

أما النظام الإقطاعي: فهو نظام اقتصادي اجتماعي وسياسي يملك فيه السيد (الإقطاعي) السلطة المطلقة على الأرض والعاملين في الإقطاعية من أقنان وفلاحين وحرفين، وله سلطة توزيع الإنتاج وفرض الضرائب ونزع ومنح ملكية الأراضي، ويقوم النظام الإقطاعي على الإنتاج الزراعي للاكتفاء الذاتي وبعض الأعمال الحرفية المكملة للنشاط الزراعي، ويستحوذ الإقطاعي جل الإنتاج.

3- مكونات النظام الإقطاعي:

تعتبر الإقطاعية (الضيعة) هي النواة التي يقام عليها النظام الإقطاعي الذي يتكون من ثلاث طبقات:

- الإقطاعية: وهي مزرعة محصنة تحتوي على الأراضي المزروعة وأراضي الرعي المشتركة وأراضي الغابات المشتركة يتوسطها قصر السيد (الإقطاعي) الذي يملك الأرض؛
- طبقة الأسياد والنبلاء ورجال الدين: ويوجدون على رأس الهرم الاجتماعي يملكون الأراضي ويقومون بحماية التابعين لهم مقابل الضرائب والرسوم
- طبقة الفرسان: وهذه الطبقة تشارك في تكوين الجيوش وتعمل على جمع الضرائب من الفلاحين والعبيد ولهم الكثير من الامتيازات؛
- طبقة العبيد الذين يقوم بالنشاط الإنتاجي الزراعي لصالح السيد الإقطاعي؛
- الفلاحين الأحرار وهم أقلية محررة تمتلك مساحات صغير ة منت الأراضي، وكانوا يتحولون مع مرور الوقت إلى فلاحين أقنان بسبب كثرة الضرائب وسوء المحاصيل وتعسف الإقطاعي.
- بعض الحرفين وكحدادة والنجارة وصانعي الأواني الذي يعملون لصالح الإقطاعي.

4- أشكال الريع الإقطاعي:

يقصد بالريع الإقطاعي طبيعة علاقات الإنتاج والعمل بين مكونات النظام الإقطاعي وطريقة توزيع عوائد عوامل الإنتاج بين هذه المكونات، قد أخذ توزيع الريع الإقطاعي الأشكال التالية :

4-1- ريع السخرة: وهو الشكل الأول للريع، وهي نوع من الضرائب التي فرضها الإقطاعي على صغار الفلاحين، من خلال فرض على صغار الفلاحين العمل في أرض الإقطاعي لعدد من الأيام دون أجر (بالسخرة) لمساعدة السيد في زراعة أرضه، بينما يعمل باقي أيام الأسبوع في أرضعه، وبالطبع لم يكون الفلاح ذا مصلحة في العمل لدى الإقطاعي لذلك كان عمله يجري تحت الإكراه.

4-2- **الريع العيني**: فهو شكل من الضرائب العينية حيث يدفع الفلاح جزءا من إنتاجه الزراعي إلى السيد الإقطاعي،

4-3- الريع النقدي :هو الشكل المتحول للريع العيني، ويتميز عنه بأن الفلاحين لا يقدمون للإقطاعيين المنتج الفائض، وإنما ثمن هذا المنتج، فالفلاح أصبح مضطرا ليبيع هذا المنتج أي تحويله إلى نقود.

5- عوامل انهيار النظام الإقطاعي:

لقد كانت علاقة الإنتاج والعمل في النظام الإقطاعي مبنية على الإكراه وليس القبول بين الإقطاعي وباقي فئات المجتمع من الأقنان والفلاحين والحرفين، ولم يتوقف الصراع بين المدن وبين السادة والفلاحين، ولم يتوقف الفلاحين عن محاولات التحرر والانتفاض ضد ظلم الإقطاعي، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح إلا بتوفر مجموعة من العوامل التي أدت في نهاية المطاف إلى انهيار النظام الإقطاعي، وتتمثل هذه العوامل في:

5-1- استخدام الريع النقدي وتطور النقود:

إن اعتماد نظام الريع النقدي في دفع إلتزامات الفلاح اتجاه الإقطاعي، سمح للفلاحين بتدعيم وتوسيع ملكية للأرض ووسائل الإنتاج و ومن ثم زيادة إنتاجهم ومداخليهم ومراكمة رؤوس الأموال؛

كما سمح الريع النقدي تسعير الأرض أي تحول الأرض إلى بضاعة، ولم تعد إمكانية شراء الأرض على الفلاحين فقط، بل أصبح بإمكان سكان المدينة شراء قطع أرضية بهدف تأجيرها.

ساهم اعتماد الريع النقدي في شيوع استخدام النقود وتوسيع ظاهرة المبادلات والتخلي عن سياسية الاكتفاء الذاتي والمقايضة العينية، وتحولت الإنتاج ألفلاحي من إنتاج استهلاكي إلى إنتاج تجاري، سمح بمراكمة الأرباح وتوسيع المستثمرات الفلاحية، وتعزيز استقلالية الفلاحين والاقنان في مقابل تراجع سلطة الإقطاعي.

5-2- ازدهار المدن:

لابد من التذكير أن الإقطاعيات تغذت من هجرة السكان من المدن نتيجة الحروب والظروف الاقتصادية التي عانتها المدن الأوربية مع انهيار الإمبراطورية الرومانية، قبل أن تساهم الهجرة العكسية من الإقطاعية إلى المدن في انتعاش المدن واضمحلال النظام الإقطاعي، وقد ساهمت العديد من العوامل في ازدهار المدن وزيادة الهجرة إليها منها:

- توفر الأمن ولقد لعبت الكنيسة دورا رئيسية في إنهاء الحروب الأهلية بين القرى والطوائف.
- ظهور بعض الأنشطة الصناعية الحرفية في المدن توفر فرص للعمل أفضل من عمل الأقنان،
- ازدهار الحركة التجارة في المدن نتيجة انتشار الأسواق وتوسعها، أصبحت التجارة نشاط اقتصادي مربح يستهوي حتى النبلاء والإقطاعيين وتراجع أهمية النشاط الزراعي الذي كان مهيمن على النشاط الاقتصادي في ظل النظام الإقطاعي؛
- تحسن الظروف المعيشة في المدن مقارنة بالأرياف (توفر السكن والتعليم والأسواق وفرص العمل)؛

3-5- الثورات ضد الإقطاع:

لقد أدى ازدهار المدن إلى توسع محاربة الاستبداد وظلم الإقطاعيين، وتشكيل سلطة ملكية في أقطار أوربية عدة (انجلترا، فرنسا البرتغال...) حاربت سلطة أمراء الإقطاع، ومن ثم حلت الضرائب القومية بدل الضرائب الإقطاعية، كما استبدلت سلطة الأفراد الإقطاعية بسلطة الملوك القومين.

ومع نهاية النظام الإقطاعي خرجت فرنسا من النظام الإقطاعي خلال القرن 14 تحت حكم ملكي يحكمها لويس الرابع عشر، بينما خرجت انجلترا ملكية مقيدة (الملك يملك ولا يحكم).

4-5- الحروب الصليبية:

لقد أدت الحروب الصليبية إلى توحيد المدن وتقويت جيوشها وتراجع سلطة وقوة الإقطاعيين الذي فقد الكثير من رجاله من فرسان وأقنان وفلاحين الذي توجه للحروب.

ثانيا- النظام الحرفي:

1- تعريف النظام الحرفي:

يمثل النواة الأولى لتطور المجال الصناعي في أوربا، والذي نشأ وتطور مع ازدهار المدينة وتطورها في أوربا، ويتميز بتزايد مهارة الحرفي الذي أجاد صناعة السلعة، وشملت الحرف النسيج والنجارة وصناعة الحالي والزخرفة والأدوات والأواني المنزلية، ويقوم النظام الحرفي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وخضوع الحرفيين إلى قوانين غير مكتوبة بل نابعة من الأعراف والتقاليد.

2- عوامل نشأة النظام الحرفي:

إن العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي هي نفسها التي مهدت لنشوء نظام اقتصادي حرفي، فقد نشأ في بعض المدن الأوربية في القرنين 14 و15، التي أصبحت تستقطب الكثير من العمال والفلاحين أصحاب الحرف الهاربين من الإقطاعيات المجاورة.

كانت الوضعية الاجتماعية للحرفين أفضل من الفلاحين أدى إلى زيادة الهجرة إلى المدن، كما أن تطور المدن والمناطق الحضرية ساهم في سهولة تبادل السلع وتصريف منتجات الحرفين وزاد في أرباحهم.

قام الحرفين بإنشاء نقابات مستقلة لكل نشاط تجاري أو حرفي لحماية أنفسهم من الضرائب المرتفعة في المدينة، ووضعت النقابات شروط وقوانين غير مكتوبة لتنظيم وممارسة النشاط.

3- أسس النظام الحرفي:

- الحرفين لا يخضعون لسلطة الإقطاعي؛

- صاحب الحرفة يملك وسائل الإنتاج ويقوم بالعمل بنفسه، بالإضافة إلى ممارسة النشاط التجاري (تصريف منتجاته)؛

- تقوم ممارسة النشاط الحرفي على الشروط التي وضعتها النقابات لممارسة النشاط، ومن بين هذه الشروط:

- تحديد شكل وموصفات السلع المنتجة في قطاع كل نقابة؛
- تحديد ساعات العمل وتكوين الحرفين؛
- سداد رسوم العضوية؛
- تحديد عدد الحرفين والعمال؛
- المحافظة على مستويات عالية للأسعار
- منع استيراد المنتجات التي ينتجها الحرفين؛

4- أسباب انهيار النظام الحرفي:

مثلما كان للنقابات الحرفية دور في تنظيم وتطوير النظام الحرفي، كانت هي السبب الرئيسي في زوال هذا النظام، بفعل ممارساتها ومنها:

- الشروط القاسية التي فرضتها على ممارسة الأنشطة الحرفية وانغلاقها على نفسها، فقد أصبحت أغلب النشاطات الحرفية حكر على عائلات وطوائف يتوارثونها فيما بينهم؛

- عدم تطوير وسائل الإنتاج وعدم تحقيق صناعي فقد وضعت النقابات قيود أمام العمال الفنين مما لم يشجيعهم على الابتكار ؛

- التقيد في أدوات الإنتاج وعدد العمال، مما لم يسمح لهذه النشاطات بالتوسع وعدم قدرتها على استقطاب عمال فنين ومهرة يمكن أن يطور الصناعة؛

- سياسة التسعير التي كانت لا تفرق بين المنتج الجيد والأقل جودة، مما قتل المنافسة وحافز الربح لدى الحرفين وبدو في هجرتها تدريجا.